

العراق: أهداف التنمية المستدامة SDGS ٢٠٣٠ المستقبل الذي نصبو اليه

المقدمة

شهد العراق في العقود الثلاث الماضية من المشاكل والتحديات التي أُلقت بظلالها على المشهد العام ، والتي انعكست على مجموعة من الازمات الامنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، ادت الى عرقلة تنفيذ الخطط التنموية المرسومة والكثير من البرامج والسياسات، كما تعاطمت ظروف التحدي بعد تعرض العديد من المحافظات الى احتلال داعش بعد احداث حزيران ٢٠١٤ وما نجم عنها من تداعيات النزوح وفقدان الأمن الانساني فضلاً عن مشكلات الفساد وهي من أكبر التحديات التي يمكن أن تواجه راسمي الخطط والسياسات الى جانب الأزمة المالية التي تمثلت بأنخفاض أسعار النفط العالمية.

ومن هنا فان أعداد رؤية للعراق في ٢٠٣٠ مهم جدا لتنفيذ اجندة تنمية مستدامة في مرحلة تحمل كثيراً من المشاكل والإزمات والتحديات للمضي قدماً في أطار مستقبلي مشرق يمثل التحول الذي أتفقت عليه كل القيادات ومجتمعات العالم ضمن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي أقرها رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون المجتمعون وبينها العراق في نيويورك والتي تهدف الى ان لا يتخلف احد عن ركب التنمية وحقوق الإنسان، والعدالة، والمساواة اضافة الى ترابط التنمية والسلم والعدالة والمسؤولية المشتركة والحق في التنمية مع احترام القانون الدولي وحق الشعوب تحت الاحتلال و السياسات التضمينية والاستدامة والترابط والتكامل، بالتلازم مع التكييف الوطني والحوكمة الرشيدة على كل المستويات.

علما ان أجندة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ جاءت متممة للأهداف الانمائية للألفية التي أتفقت عليها دول العالم عام ٢٠٠٠ وانتهت في عام ٢٠١٥ في سعي دؤوب لبناء خطة عمل من أجل استدامة التنمية وتعزيز فرص السلم العالمي في جو من الحرية والسلم الاجتماعي، ومواصلة لمسيرة الاهداف الانمائية للألفية وأنجاز مالم يتحقق في أطارها.

وقد اخذت وزارة التخطيط على عاتقها مسؤولية تهيئة سلسلة من الإجراءات من شأنها اعتماد أجندة ٢٠٣٠ في الخطط السنوية لجميع وزارات الدولة والجهات ذات العلاقة، والسعي لتطوير قدرات العاملين، مع حرص شديد على دمج أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الخطط والاستراتيجيات الوطنية ووضع برنامج عمل لتكييف الغايات والمؤشرات الدولية الى غايات ومؤشرات وطنية ومن خلال التأكيد على بناء ثقافة مجتمعية للتنمية المستدامة مع التنسيق والاستفادة من الدعم المقدم من الجهات الدولية الفاعلة.

كما هيأت الاطر المناسبة لمتابعة ورصد أهداف الاجندة وأعداد تقرير وطني حول الانجاز المتحقق عن طريق اللجنة الوطنية والفرق التخصصية التابعة لها ولجان التنمية المستدامة في المحافظات فضلاً عن خلية متابعة الأهداف والتي تضم في عضويتها وكلاء وزارات ومنظمات مجتمع مدني وممثلين عن القطاع الخاص والتي سيكون دورها اساسياً في توجيه البرامج والسياسات لتحقيق الأهداف وتقديمها الى مجلس الوزراء الموقر لإقرارها وإلزام الوزارات والحكومات المحلية بتنفيذها وفقاً لرؤية العراق لعام ٢٠٣٠ ورسم خارطة طريق لمستقبلنا الذي نصبو اليه .

العراق ما بين الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة: الالتزام بالمسار التنموي

- **الالتزام والمتحقق من أهداف الألفية...** مع انتهاء عام ٢٠١٥ انتهت المدة اللازمة لتحقيق أهداف الألفية الثمانية التي اطلقت في ايلول عام ٢٠٠٠ والتي مثلت رؤية للتنمية بالتركيز على ثمانية اهداف ترمي للقضاء على الفقر والجوع وتحسين التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وتشجيع التنمية المستدامة. اتخذ العراق سلسلة من الاجراءات الموضوعية لقياس الانجاز المتحقق بالمقاييس والمؤشرات التي وضعها برنامج الامم المتحدة الانمائي بجهود لجنة وطنية عليا في وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء بتوفير احدث البيانات لمتخذي القرارات وراسمي السياسات للوصول او الاقتراب من الهدف المنشود ، وتقليل التفاوت بين المحافظات، وقد اصدرت وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء في الاعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ تقريرين بعنوان " التقدم المحرز والتحديات على طريق تحقيق الغايات المنشودة للأهداف الإنمائية"، الذي اشار الى تحديات كبيرة في سباق الوصول الى تحقيق الاهداف الإنمائية الألفية بسبب سنوات الحصار والحروب والنزاعات التي اعاققت تقدم العراق بعد ان شهد عصرا من التفوق على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي، إذ بالرغم من تلك التحديات تحققت منجزات في عدد من مؤشرات الاهداف الإنمائية الألفية وصولا الى تحقيق بعض غايات الاهداف، وكما يلي: -

الهدف الأول - (القضاء على الفقر المدقع والجوع) :-

أدت الخطوات التي سلكتها الحكومة العراقية في برامجها وسياساتها للتخفيف من الفقر الى خفض عدد السكان الذين يقل دخلهم عن ١,٢٥ دولار يوميا الى النصف ..لكن الحال يختلف عند النظر الى السكان الذين ينخفض دخلهم عن خط الفقر، حيث انخفض الى ١٥% في النصف الاول من عام ٢٠١٤ ، لكنه عاد وارتفع بسبب ازمتي داعش وانخفاض اسعار النفط الى ٢٢,٥% وقد وصل الى ٤١% في المناطق التي تعرضت لإرهاب داعش .

الهدف الثاني- (تحقيق تعميم التعليم الابتدائي) :-

طراً تحسّن ملموس في صافي نسبة القيد بالمدارس والمساواة بين الجنسين، ولكن ما تزال هناك تحديات كبيرة للوصول الى تحقيق هذا الهدف .

الهدف الثالث- (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة):-

شهد هذا الهدف تحسناً نسبياً في مؤشرات تعزيز فرص المساواة في التعليم ، لكن هذه التطورات لم تترجم الى زيادة في المشاركة الاقتصادية والسياسية.

الهدف الرابع- (تخفيض معدل وفيات الاطفال) :-

تم خفض معدل وفيات الأطفال لتصل النسبة الى ٢١,٧ وفاة لكل الف ولادة عام ٢٠١٤ بعد ان كانت تبلغ ٢٧,٥ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية عام ٢٠١٣ .

الهدف الخامس- (تحسين صحة الامهات) :-

شهد معدل وفيات الامهات انخفاضاً كبيراً، إذ بلغ ٣٥ وفاة لكل ١٠٠ الف ولادة حية عام ٢٠١٣ بعد ان كان ٨٤ وفات لكل ١٠٠ الف ولادة حية عام ٢٠٠٦.

الهدف السادس- (مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الايدز و الملاريا وغيرها من الامراض) :-

هناك انخفاض في معدلات الاصابة والانتشار لمرض فيروس نقص المناعة/ الايدز والملاريا، حيث شهد تطوراً ايجابياً حسب المؤشرات الصحية .

الهدف السابع- (ضمان توفر اسباب بقاء البيئة) :-

احرز العراق تقدماً في مؤشر الحصول على مصادر المياه المحسن للشرب حيث يبلغ ٩٠,٤% عام ٢٠١٤ بعد ان كان ٨٨,١% عام ٢٠١٢ .

الهدف الثامن- (اقامة شراكة عالمية من اجل التنمية):-

بلغ عدد خطوط الهاتف الثابت (٤) لكل (١٠٠) شخص في عام ٢٠١٣ اما عدد خطوط الهاتف الخليوي فقد بلغ (٩٧,٦) لكل (١٠٠) شخص خلال العام نفسه .

يمكن القول وبشكل عام ان المؤشرات الإنمائية شهدت تحسناً في بعض المؤشرات وقصور في غايات اخرى وما يزال الالتزام قائماً لتحقيق تلك الاهداف كخط شروع تجاه اجندة التنمية المستدامة.

• اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ : اجندة دولية ام ضرورة وطنية

في عام ٢٠١٢ عقد مؤتمر البيئة العالمي ريو +٢٠ الذي شاركت فيه اغلب دول العالم ومنظمات المجتمع المدني وبضمنها العراق والدول العربية واطلق من خلاله هذه الوثيقة الختامية المعنونة (المستقبل الذي نصبو اليه) والذي دعت احدى فقراته الى توجيه دعوة لتشكيل فريق عمل حكومي دولي معني بوضع مقترحات لبناء اطار تنموي لاهداف التنمية المستدامة واليات تنفيذها.

وقد استجاب العراق الى تلك الدعوة ضمن منظومة الدول العربية واستمرت الاجتماعات بدعم من الأمم المتحدة لاكثر من عامين توجت من خلالها باعلان اجندة ٢٠٣٠ في ايلول عام ٢٠١٥، حيث أقر رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون المجتمعون في نيويورك اعتماد أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي ١٧ هدف و ١٦٩ غاية المعروفة عالمياً باسم اجندة ٢٠٣٠.

وليس من باب المبالغة القول ان اهداف التنمية المستدامة ال ١٧ هي أهداف واسعة وأكثر شمولاً من الأهداف الإنمائية للألفية وقد بنيت على تاريخ الأهداف الإنمائية للألفية، وبناءً على ما توصلت اليه محاضر مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد عام ٢٠١٢ حول التنمية المستدامة (ريو+٢٠) ومحاولة رسم رؤية متطورة للمجتمعات الشاملة المتضامنة، وانهاء للفقر، وتحقيق السلام والعدل، فضلاً عن تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لقد دعت اهداف التنمية المستدامة الى تعزيز التكامل والتنسيق لبناء شراكات عالمية من اجل التنمية المستدامة، حيث ستعمل هذه الشراكات في محيط واسع من السياقات المحلية، مع تنوع كبير في شراكات التنمية. وهذا العمل سيتحقق عبر قنوات عديدة على المستوى العالمي والوطني والمحلي. إذ كان هذا العمل تنويجا لجهد تشاركي مكثف امتد لأكثر من خمسة سنوات لتشكيل إجماع عالمي حول الأهداف والقيم والطرائق المشتركة لتعزيز التنمية المستدامة.

تسعى هذه الاهداف الى:-

- ان لا يتخلف أحد عن ركب التنمية.
- تعزيز حقوق الإنسان، والعدالة، والمساواة.
- ترابط التنمية والسلام والعدالة.
- المسؤولية المشتركة.
- الحق في التنمية.
- احترام القانون الدولي وحق الشعوب تحت الاحتلال.
- السياسات التضمينية.
- الاستدامة.
- الترابط والتكامل، بالتلازم مع التكيف الوطني.
- الحوكمة الرشيدة على كل المستويات.

ان هذه المعالم والمؤشرات تؤكد بما لا يقبل الشك ان متطلبات بناء النموذج التنموي ضرورة وطنية، تضع في اولوياتها أن تكون القدرات المؤسسية والمجتمعية في صلب الاستراتيجيات المستقبلية لمساعدة الحكومة والشعب لوقف التراجع في المؤسسات والمجتمع في مستوى المعيشة وتعبئة الموارد والطاقات للنهوض في سلم التنمية.

المنطلق الرئيس لتحديد مسارات التنمية واستدامتها تتطلب اعتماد استراتيجية على صعيد التنمية المكانية، وأخرى لتوليد النتائج المرجوة بما يتماشى مع الاحتياجات الخاصة بالمجتمع العراقي. وهنا لا يمكن ضمان التنفيذ الناجح لاستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ دون وجود السياسات والقدرات المطلوبة لخلق وضمان ما يلي:

- توفر بيئة وطنية سلمية وأمنة
- دولة انمائية فاعلة تتسم بدرجة من النزاهة والشفافية والمساءلة.
- اقتصاد وطني متنوع يتسم بدرجة عالية من الانتعاش والنمو.
- قاعدة بيانات ومعلومات عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنموية ذات مصداقية عالية.
- جسم اداري رشيق مع قدر أعلى من تحمل المسؤولية.

اطار التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في العراق

اولا: التوجهات الوطنية في العراق

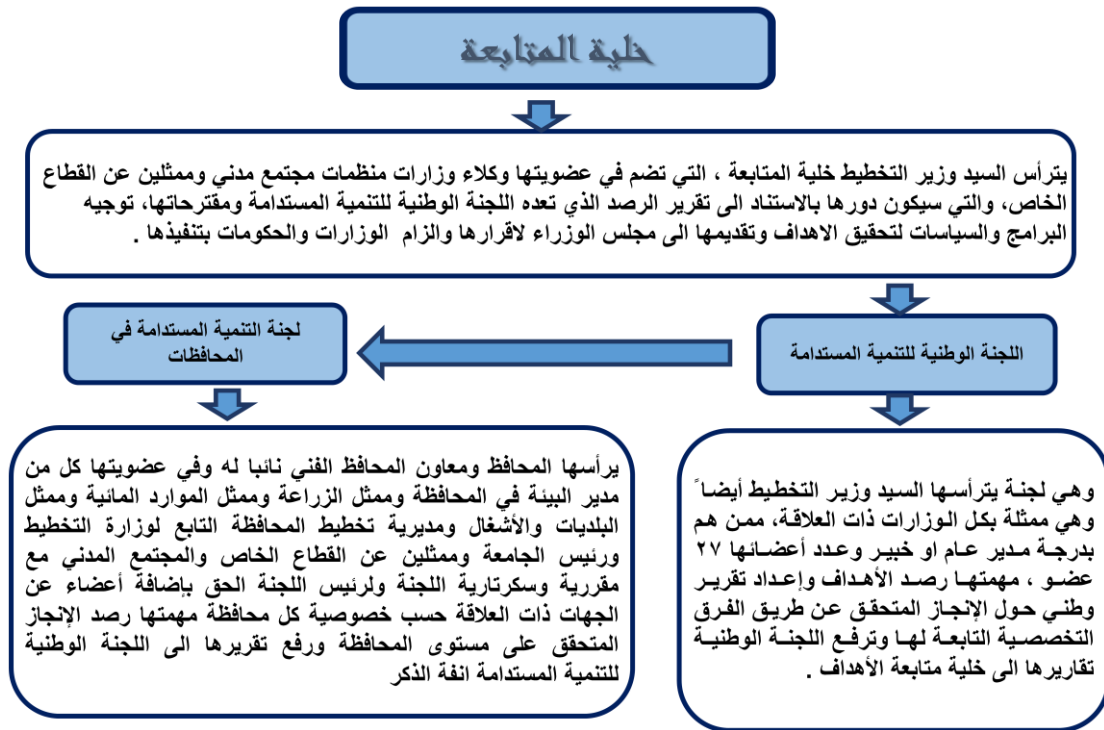
يمكن تحديد اهم التوجهات التنموية الوطنية بالاتي:

- برنامج الاصلاح الذي أطلقه رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في عام ٢٠١٤ عند تشكيل حكومته والذي ينسجم مع أهداف اجندة التنمية المستدامة في العديد من محاوره ومنها:
 - المحور الاول: عراق امن ومستقر
 - المحور الثاني: الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن.
 - المحور الثالث: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص
 - المحور الخامس: الاصلاح الاداري والمالي للمؤسسات الحكومية

• تضمن الدستور العراقي عدداً من المواد تنسجم مع مبادئ التنمية المستدامة:

- المادة ١٦ : تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.
- نص الدستور على ثمان مواد اهمها المساواة بين العراقيين امام القانون بغض النظر عن الجنس واللون او الدين او الوضع الاقتصادي والاجتماعي وصيانة الحق العام.
- الحق في الحياة والحرية والأمن التي لا يجوز الحرمان منها الا وفقاً للقانون واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع العراقيين في العمل والخدمات وحق الجنسية التي لا يجوز إسقاطها لأي سبب.
- السلطة القضائية مستقلة وللمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة مثل حق التصويت والترشيح لانتخابات.
- وضع العراق رؤية طويلة المدى ستنفذ ضمن ثلاث خطط تنموية اولها ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ لتحقيق اجندة التنمية المستدامة بعنوان العراق ٢٠٣٠.
- إعداد استراتيجية وطنية للتخفيف من الفقر للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ تتكامل في سياقها مع خطة التنمية الوطنية للفترة المذكورة واجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مؤكدة على مبدأ الشراكة مع جميع الأطراف في برامجها وانشطتها .
- خطة وطنية لإعادة الأعمار والتنمية في المحافظات المتضررة جراء العمليات الارهابية والحربية كخارطة طريق ورؤية الحكومة العراقية لإدارة ومعالجة الازمة بكل ابعادها في هذه المحافظات.
- إطلاق استراتيجية لمعالجة وتأهيل السكن العشوائي بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات).
- وثيقة وطنية للسياسات السكانية في العراق.
- سياسة حماية الطفولة.
- استراتيجية وطنية للشباب ٢٠١٦ - ٢٠٢٦.
- استراتيجية للتربية والتعليم ٢٠١٠ - ٢٠٢٠.
- برامج للنهوض بالواقع البيئي لاسيما الاهوار بعد ادراجها في لائحة التراث العالمي.

- إطلاق العمل بإعداد استراتيجية لتطوير القطاع الخاص الوطني من اجل شراكة فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحول نحو الاقتصاد الحر.
- سعت وزارة التخطيط إلى تهيئة الأطر اللازمة لتنفيذ الأجندة من خلال هيكل مؤسسي يعنى بالتنسيق بين جميع الجهات المعنية في الدولة لدمج أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مع الخطط الوطنية والاستراتيجيات القائمة ، وما يزال العمل مستمراً على تحقيق هياكل للشراكات مع جميع الشركاء المتمثلين بالمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام والتواصل الاجتماعي والاكاديميين والجهات الإقليمية المعنية والدولية للتشاور والتنسيق للخروج بأفضل الصيغ للتنفيذ بالموائمة مع وضع البلد والاستفادة من الدعم المقدم لتطوير القدرات ووسائل التنفيذ والاتفاقيات والتكنولوجيا المتاحة.



شكل (١) هيكل متابعة تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ في العراق

ثانياً: التحديات التي تواجه تنفيذ الأجندة في العراق

يواجه العراق عدد من التحديات القائمة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي في تنفيذ الأجندة أهمها :-

- أزمة اقتصادية شديدة ناتجة عن انخفاض أسعار النفط العالمية في إطار اقتصاد وحيد الجانب.
- عدم الاستقرار السياسي والنزاعات التي يشهدها العراق والمنطقة بسبب التطرف والإرهاب والعنف.
- تدني كفاءة الأداء المؤسساتي.
- أزمة النزوح الواسع لأسر المناطق المتأثرة بإرهاب داعش وتداعياته والتي انعكست على البنى التحتية وكافة الخدمات وأدت الى ارتفاع نسبة الفقر فيها الى أكثر من ٤١%.
- مشاكل تلوث بيئي ناتج عن العمليات الحربية وأخرها حرق الابار في القيارة.
- مشاكل فنية تتعلق بتوفير البيانات الخاصة بمؤشرات أجندة ٢٠٣٠، أهمها عدم توفر سلاسل زمنية للمؤشرات الاحصائية الخاصة بالأجندة لتعذر تنفيذ المسوح بسبب احتلال داعش لعدد من المحافظات منذ عام ٢٠١٤ مما ادى الى تقادم هذه المؤشرات، علماً ان مؤشرات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها (٢٣٠ مؤشر) في العراق تم تصنيفها ضمن ثلاث مستويات بناءً على المفاهيم والمنهجيات المتفق عليها دولياً حيث بلغ عدد المؤشرات (٤٦) مؤشراً ضمن المستوى الأول و(٤٠) ضمن المستوى الثاني. أما المستوى الثالث فأن جميع مؤشرات لا تنطبق مع الواقع العراقي فضلاً عن عدم الاتفاق على المنهجيات لاحتسابها فضلاً عن عدم التأكد من إمكانية توفيرها.

ثالثاً:- أهم الافاق العراقية في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف الأول: إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان:

ما يزال الفقر بجميع أشكاله يشكل العقبة الأكبر في تحقيق الأهداف المستدامة. وفي العراق بلغت نسبة السكان دون خط الفقر الوطني 22.5% بحسب تقديرات عام ٢٠١٤، ويسعى العراق إلى تخفيض الفقر من خلال استراتيجياته للتخفيف من الفقر وشبكة الحماية الاجتماعية والقروض المدرة للدخل التي تهدف الى خفض نسبة الفقر بنسبة ٧٥% بنهاية ٢٠٣٠، اذ هدفت استراتيجيته الأولى ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ إلى تخفيض الفقر بنسبة ٢٠% للمدة المذكورة، بالتركيز على ثلاث عناصر رئيسة في برامجها ونشاطاتها وهي: -

- توليد فرص العمل: خلق الوظائف والأعمال للفقراء الذي يتطلب تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- التمكين وبناء رأس المال البشري: تمكين الفقراء من إدراك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وممارستها وتأهيلهم وبناء قدراتهم لإدماجهم بالنشاط الاقتصادي.
- شبكات الأمان الاجتماعي: تأسيس شبكات امان اجتماعي فعالة يساهم فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني. واعتماد آليات الاستهداف للوصول إلى الفقراء.

- تبنت استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ نحو (٢٩) نشاطا ضمن خمس محصلات رئيسية اختصت في خلق دخل أعلى ومستدام من العمل ، تحسين المستوى الصحي، نشر وتحسين تعليم الفقراء، سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات، حماية اجتماعية فعالة للفقراء .
- أصدرت الحكومة عام ٢٠١٤ قانون رقم ١١ الخاص بشمول الفقراء بإعانات شبكة الحماية الاجتماعية ببنّي سياسة حماية تعتمد آليات استهداف وفق منهجية دولية فضلا عن زيادة سقف الاعانة الاجتماعية للأسر الفقيرة بحسب عدد الافراد وربط المبلغ سنويا بخط الفقر ومعدلات التضخم.
- وافقت الحكومة العراقية على تأسيس صندوق اجتماعي للتنمية بدعم فني ومالي من البنك الدولي يهدف إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات المحلية ودعمها وتمكينها من خلال تحسين الحالة المعيشية والوصول الى الخدمات سيدعم الصندوق إقامة البنى التحتية على المستوى المجتمعي وتمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ويتضمن برنامج الصندوق بناء القدرات لفريق الصندوق والإدارات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة
- تتبنى الحكومة حاليا برنامجا لإصلاح نظام دعم البطاقة التموينية الشامل يستهدف الفئات الفقيرة، وقد شرعت بتنفيذ بيئة تجريبية لمدة ثلاثة أشهر في أحد النواحي باستخدام البطاقة الذكية وتوفير مواد التموين من قبل القطاع الخاص ليتم بعدها حجب البطاقة عن الاسر الميسورة واقتصارها على الاسر الفقيرة وتحويل المبلغ لتوسيع شمول الفقراء بإعانات الحماية الاجتماعية.
- تبذل جهود استثنائية من قبل الدولة لتشريع قانون التأمينات الاجتماعية للقطاع الخاص والقطاع غير المنظم بامتيازات وأجور تماثل العاملين في مؤسسات الدولة التي ستهم في تخفيض الإقبال على التوظيف في القطاع الحكومي وتشجيع العمل في القطاع الخاص والقطاع غير المنظم .

الهدف الثاني : القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز التنمية المستدامة .

- تبنت استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ مجموعة من البرامج والسياسات التي تهدف إلى القضاء على الجوع وتحسين التغذية وتعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال :-
 - ❖ تحسين الإنتاجية وتوفير فرص العمل بتحفيز خريجي الكليات والمعاهد الزراعية على إنشاء مشاريع وشركات زراعية
 - ❖ تأسيس جمعيات فلاحية لصغار الفلاحين لتقديم الدعم في الإنتاج والتسويق
 - ❖ التدريب على استخدام الزراعة والري المستجيبة للتغير المناخي
 - ❖ إنشاء مشاريع ذات أنشطة متكاملة إنتاجية وخدمية للفقراء في الريف
 - ❖ إصلاح نظام البطاقة التموينية وربطها بقاعدة بيانات المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية لاستهداف الفقراء وشمولهم بالمواد التموينية المدعومة من الدولة لتأمين غذائهم
 - ❖ تنفيذ برنامج التغذية المدرسية في المناطق الفقيرة
 - ❖ حملات توعية على تحسين نوعية الغذاء في المناطق الفقيرة والنائية .

- تبنت الحكومة في خططها أيضا العديد من البرامج الخاصة بتوفير وتحسين الإنتاج الغذائي بالتعاون مع منظمة الزراعة الدولية (FAO) منها:

- ❖ استخدام بذور جديدة مقاومة للأملاح
- ❖ نقل تكنولوجيا الأجنة وإعادة الأصول الجينية للحيوانات
- ❖ برامج لتعزيز المياه والأراضي
- ❖ برامج لمعالجة تدهور الأراضي وتحسين إدارة المياه والري
- ❖ الإنذار المبكر الخاص بجانب المياه
- ❖ إدخال تكنولوجيا جديدة في توفير المياه وصيانة الجينات
- ❖ برامج في الصحة الحيوانية من الأمراض الانتقالية وبرامج في وقاية النباتات
- ❖ مشاريع لتحلية المياه في الزراعة

الهدف الثالث: ضمان حياة صحية وتعزيز فرص الرفاه لجميع الأعمار

- ركزت خطط واستراتيجيات الحكومة في القطاع الصحي على زيادة نطاق الشمول بالخدمات الصحية وتحسين نوعيتها من خلال توفير المستشفيات والمراكز الصحية الأولية والبيوت الصحية حسب الوصف الوظيفي لكل منها مع تأهيل الكوادر العاملة بها وبناء قدراتهم لتقديم خدمة صحية بمستوى عالي من الكفاءة فضلا عن توفير المستلزمات الطبية من اجهزة وملاكات طبية في جميع المحافظات والمناطق النائية.
- تبني مشاريع وبرامج لتخفيض معدل وفيات الأمهات والأطفال لاسيما في المناطق الريفية فضلا عن برامج اخرى تنفذ بشراكات مع المنظمات الدولية المختصة
- برامج للثقيف بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج التربوية فضلا عن توفير خدمات تنظيم الاسرة.
- استراتيجية للصحة الإنجابية وصحة إلام والطفل التي تهدف الى تعافي النساء والأطفال صحيا والعيش في بيئة آمنة.
- السعي لوضع بروتوكولات لرعاية حديثي الولادة فضلا عن المدونة الدولية للتسويق بدائل حليب الأطفال.
- أنشطة وبرامج في المناطق الفقيرة والنائية في مجال: -

- ❖ تدريب القابلات المجتمعات في المناطق الفقيرة على أساليب الولادة الآمنة
- ❖ تأمين خدمة صحية ايصالية فاعلة (عيادات متنقلة).
- ❖ توفير الخدمات الصحية للنازحين في مناطق النزوح.
- ❖ توفير الدعم النفسي والاجتماعي للعائدين من النزوح.
- ❖ القيام بحملات توعية صحية شاملة.

الهدف الرابع: ضمان شامل وعادل لجودة التعليم وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع

تبنى العراق مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية التي تسعى لرفع مستوى التعليم وضمان جودته من خلال:

- الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم ٢٠١٠- ٢٠٢٠ ، تسعى الى تطوير النظام التربوي في العراق وتضم برامج تهدف الى تحقيق الجودة ،تطوير أساليب الامتحانات واستخدام الاختبار والتقييم الالكتروني، فضلاً عن تقوية العلاقة بين منظومة التعليم العالي مع باقي مؤسسات الدولة والتعليم الخاص.
- استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨- ٢٠٢٢ أكدت على بناء وتأهيل وصيانة المدارس في المناطق الفقيرة مع مراعاة خصوصية تعليم البنات في الريف من خلال تخصيص أبنية لمدارس البنات، إعطاء أولوية في تدريب معلمي ومدرسي المناطق الريفية، استحداث وتجهيز مراكز مجتمعية لمحو الأمية وتعليم مهارات الحياة، فتح أقسام ورش فنية في مدارس المناطق الفقيرة وتأهيل القائمة منها لاسيما مدارس البنات ، ضمان توفير التعليم الأساسي للأطفال النازحين الفقراء، برامج موجهة لمحو الأمية في المناطق الفقيرة في الحضر والريف.
- اعتماد مجموعة من برامج التدريب المهني (استراتيجية TVET) وبرامج الاحتياجات الخاصة وبرامج ذوي الإعاقة.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

- نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة (١٦) على تكافؤ الفرص لجميع العراقيين على ان تكفل الدولة الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك. كما ان التشريعات الوطنية لا تتطوي على أي تمييز بين الجنسين وما تزال القوانين التي تضمن حقوقاً منصفة للمرأة نافذة ومعمول بها، ولعل اهم الانجازات في هذا الهدف هي:
- إنشاء دائرة لتمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بقرار مجلس الوزراء بالرقم ٣٣٣ لسنة ٢٠١٦ تتبنى هذه الدائرة استراتيجية للنهوض بواقع المرأة العراقية وأخرى تعنى بالمرأة الريفية.
 - تشكيل محكمة التحقيق الخاصة بالنظر بانتهاكات حقوق الإنسان بما فيها الانتهاكات التي تتعرض لها النساء.
 - تأسيس شعب للنوع الاجتماعي في الوزارات العراقية كافة.
 - إنشاء دائرة لرعاية وحماية المرأة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
 - تشريع قانون مكافحة الاتجار بالبشر يتضمن ٨ مواد تمنع الاستغلال للأطفال والنساء.
 - قانون العمل يتضمن فقرات لتجريم التحرش والمعاقبة عليه.
 - إقرار الكوتا للنساء في قانون الانتخابات البرلمانية وبواقع ٢٥%، وكذلك مجالس المحافظات.
 - مصادقة العراق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وعلى اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات أخرى ذات العلاقة.
 - تشريع قانون الحماية الاجتماعية الجديد رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ للحد من المتجاوزين على المال العام والوصول إلى الأسر التي تعيش تحت خط الفقر.
 - التأكيد على تطبيق قانون الاحول الشخصية الذي يمنع الزواج خارج المحاكم والزواج دون السن القانوني حفاظاً على صحة الام وضمان تربية جيدة لابناءها.

- التأكيد على خفض معدلات العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي وهناك قانون قيد الإقرار في مجلس النواب.
- في مجال التشريعات المتعلقة بالعمل أصدرت الحكومة قانون العمل الجديد رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥، الذي يعكس التزام الدولة بالمساواة بين الجنسين والتصدي للتمييز ضد النساء في سوق العمل وضمان الحصول على الأجر المتساوي مع الرجل والذي يتلاءم مع معايير العمل الدولية وخاصة المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والتي أقرتها منظمة العمل الدولية ومنها اتفاقية حماية الأمومة رقم (١٨٣) لسنة ٢٠٠٠.
- في مجال الدعم والتمكين تبنت الدولة مجموعة من البرامج في إطار برنامج الحماية الاجتماعية- برنامج الدعم النفسي، برنامج القروض المدرة للدخل، برنامج تدريب مهني، برنامج تنفيذ قرار ١٣٢٥.

الهدف السادس: ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع

يؤثر ارتفاع درجات الحرارة في العراق على نقص المياه وهو ما يشكل خطراً على حياة المجتمعات البشرية حيث تشكل شحة المياه تهديداً لحياة الكثير من القرى والمناطق النائية فيه. وتشير نتائج المسح البيئي في العراق لسنة ٢٠١٦ الى تناقص كميات استهلاك الماء الصافي (١٣٣٧٩) ألف م^٣ في العام ٢٠١٥ عن العام ٢٠١٤ (١٣٩٨٠) ألف م^٣ وحصة الفرد المجهز للسكان (٣٢٠) لتر / يوم لسنة ٢٠١٥ مقارنة ب (٣٧٠) لتر/ يوم في سنة ٢٠١٤ وينذر الوضع البيئي في العراق بالقلق من مشكلة المياه العابرة وتحديد نسب المياه مع الدول المتجاورة.

وتتوجه الاستراتيجية العراقية للأمن المائي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال برنامج عمل طويل الأمد للتغلب على التحديات المستقبلية في مجال تنمية وإدارة الموارد المائية المعروفة بمحدوديتها وتباين توزيعها وزيادة المنافسة على استخدامها، فضلاً عن تردي نوعيتها وشحها بسبب إشكاليات منابع ومجري نهري دجلة والفرات وروافدهما وخضوعها لسياسات مائية غير منصفة من دول الجوار.

وتتولى الحكومة استناداً الى نظام صيانة الأنهار والمياه العمومية من التلوث رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٧ ونظام الحفاظ على الموارد المائية رقم (٢) لسنة ٢٠٠١ وعملاً بقانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ أعمال الرقابة الدورية على نوعية المياه ومراقبة جودتها في المصادر المائية في ضوء برنامج رقابي لمسح المصادر في العراق من الأنهار وروافدها وجداولها ابتداء من دخولها الأراضي العراقية وحتى نقطة المصب في الخليج العربي، وكذلك البحيرات والمصب العام، وتحديد المصادر المسببة لتدهور نوعيتها. وفي إطار السعي للوصول الى الإدارة المتكاملة للموارد المائية قامت وزارة الصحة والبيئة بالآتي:

- نصب محطات تحسس نائي للمصادر المائية ومحطات المجاري وشبكات الأمطار.
- تبني برنامج لمراقبة المياه ويتضمن اجراء فحوصات بكتريولوجية وكيمائية للمياه عبر محطات متابعة وقياس من اجل رصد الحدود الدنيا والعليا لملوثات المياه، وقد تبنت استراتيجية التخفيف من الفقر نشاطاً في تأمين مياه صالحة للشرب في المناطق الفقيرة والنائية.
- نصب ١٠٣ محطة هيدرولوجية من أصل ١٨٢ محطة مخطط لها يهدف الى تحسين كمية ونوعية المياه، ايصال تصريف لا يقل عن ٧٥ م^٣ /ثا من نهر دجلة الى البصرة لتحسين نوعية مياه شط

- العرب، مشروع الشبكة الوطنية لمراقبة المياه في العراق في ١٠ محافظات بموجب الاتفاقية الموقعة بين وزارة التخطيط والاتحاد الاوربي عام ٢٠١٢.
- اصدار تعليمات حفر الابار المائية لسنة ٢٠١١ لمنع لاستخدام الجائر للمياه الجوفية. القيام بأعمال تبطين للقنوات لتقليل ضائعات النقل، فضلا عن تأسيس ونشر جمعيات مستخدمي المياه بمشاركة المستفيدين في ادارة وتشغيل مشاريع الري والبيزل.
- وقع العراق مذكرة تفاهم في مجال المياه مع الجارة إيران للقيام بدراسة الانهار المشتركة وتحديد مصادر التلوث.

الهدف السابع: ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها وحديثة للجميع

تعد الطاقة من المستلزمات الضرورية للنهوض الاقتصادي وتبلغ النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات الكهرباء ٩٩,١ بحسب مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات الا ان هناك نقص حاد في ساعات التجهيز اذ ان الحاجة اكثر من الطاقة المجهزة ويتم استيراد الكهرباء من دول الجوار بنسبة ٦,٥%، ويبلغ نصيب الفرد من الكهرباء المعدة للبيع عام ٢٠١٢ حوالي ١,٤٤ ميكا واط . ساعة/ سنة. ويعتمد في إنتاج الطاقة على الوقود الاحفوري ولا توجد مساهمة تذكر من استخدام الطاقات النظيفة الا إن العراق فتح مؤخراً الاستثمار في الطاقة الشمسية بسعة ١٠٠٠ ميكا واط وقد تبنت استراتيجية التخفيف من الفقر ضمن نشاطاتها مشروعا لاستخدام الطاقة الشمسية في المناطق الفقيرة والنائية التي يصعب اوصول الطاقة الكهربائية إليها كما ان استراتيجية تطوير القطاع الخاص تسعى الى تشجيع القطاع الخاص للمساهمة بمشاريع توفير الطاقة. ركزت الخطط والبرامج الحكومية ضمن هذا الهدف على الاتي: -

- زيادة إنتاج واستخدام الغاز الطبيعي وتقليل الاعتماد على الوقود الثقيل في البلد.
 - زيادة كفاءة العمليات التشغيلية التي تؤدي الى تقليل استخدام الوقود وبالتالي تقليل الانبعاثات.
 - وضع خطة لتنشيد عدد من محطات تعبئة الوقود العاملة بوقود الغاز البترولي السائل (LPG) الوقود النظيف في بغداد والمحافظات كوقود للمركبات.
 - تطوير قدرة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للاتصال مع الشبكة الوطنية.
 - تحويل المحطات الغازية الى محطات الدورة المركبة، والتي هي أكثر التكنولوجيات، الأقل ضرراً على البيئة مقارنة بالوقود الاحفوري والأكثر كفاءة في استهلاك الوقود.
- أما سيناريو التخفيف فقد اقترح فريق التخفيف ما مجموعه ١٩ مشروعا للتخفيف من انبعاث غازات الدفيئة وهي تتعلق بمجالات الطاقة الاولية، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة والنفايات والزراعة. وقد قدم العراق وثيقة مساهمته المحددة وطنيا (INDC) " إلى سكرتارية الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية متضمنة مشاريع مقترحة من الوزارات ذات العلاقة ومنها وزارة الإسكان (مشروع إصدار كودات البناء الأخضر، ومشروع استخدام الطاقة الشمسية في المباني) ومشاريع أخرى تساهم في تنويع مصادر الاقتصاد الأخضر في العراق.

الهدف الثامن: تعزيز النمو المستدام والاقتصادي الشامل والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع .

بلغ معدل بطالة الشباب بعمر (١٥-٢٤) حوالي ٢١,٨% حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠١٢ (IHSES). وقد تبني العراق برامج متعددة تهدف إلى توليد فرص عمل مستدام للشباب مثل:-

- برنامج القروض الصغيرة للشباب العاطلين لاسيما الشباب في المناطق الفقيرة.
- برامج لتدريب وتأهيل المستفيدين من القروض الصغيرة.
- تخصيص مبلغ يزيد عن مليار دولار من قبل البنك المركزي العراقي للإقراض في إنشاء مشاريع متوسطة وصغيرة يصل مبلغ القرض فيها الى ٥٠ مليون دينار بفوائد قليلة في قطاعات كل من الصناعة، الزراعة، التجارة، الإسكان والتربية، والصحة والسياحة.
- برامج مشاريع ذات أنشطة متكاملة لتشغيل النساء في الريف .
- برامج حاضنات الأعمال لتوفير التدريب والتمويل والخدمات لدعم المشاريع الصغيرة ولاسيما الناس بحسب الميزة النسبية للمنطقة الحضرية.
- تحفيز خريجي المعاهد والكليات الزراعية والبيطرية والاعداديات الزراعية على إنشاء مشاريع وشركات زراعية توفر فرص عمل في الريف بالاستفادة من قانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٣ .
- برامج تشغيل كثيفة العمالة لتوفير فرص عمل عاجلة للنازحين والعائدين في المحافظات وضحايا الإرهاب بعد تأهيلهم وتدريبهم بما يضمن عودتهم إلى المجتمع (ويشمل ذلك منح لقروض صغيرة).
- إطلاق سياسة التشغيل الوطنية.
- برامج الصحة والسلامة المهنية.

الهدف التاسع : تأهيل البنية التحتية وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار .

تسعى الحكومة في خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات والخطط القطاعية إلى تطوير نظام النقل العام من خلال:

- تحديث خطة النقل الشامل البري ونقل المسافرين وخصخصة نشاط نقل البضائع وتحديث منظومة السكك الحديدية وتحديثها ورفع طاقتها التشغيلية.
- تعزيز دور الناقل الوطني في النقل الجوي.
- دعم القطاع الخاص في النشاط البحري.
- تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية وتحسين خدمات الاتصالات والانترنت.
- أما في مجال الصناعات التحويلية، يهدف العراق إلى زيادة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي فضلا عن رفع مستوى مكون التصنيع المحلي في الصناعات التي تمتلك المقومات لذلك من خلال بناء شراكات مع الشركات العالمية في الصناعات ذات الميزة التنافسية في البلاد.
- تعزيز برامج ريادة الاعمال

الهدف العاشر : الحد من عدم المساواة داخل البلدان .

- يعمل البرنامج الحكومي من خلال المحور الثاني الارتقاء بالمستوى الخدمي على تقليل الفوارق بين المحافظات. وقد اظهر دليل التنمية البشرية لسنة ٢٠١٤، ان هناك تفاوت بين المحافظات ضمن البلد الواحد، كما ان ترتيب العراق كان الاقل مقارنة بدول المنطقة مثل تركيا وايران وسوريا .. الخ.
- سعت الخطط والاسراتيجيات القائمة في أنشطتها ومشاريعها إلى تقليل الفوارق بين الرجال والنساء لا سيما في مجال المساهمة في النشاط الاقتصادي والوصول الى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى.
- تبنت الحكومة سياسة للحماية الاجتماعية تضمن فرص مناسبة للوصول الى الفقراء ودعمهم ماليا وإدماجهم في المجتمع لتقليل التفاوت بينهم والفئات الأخرى.
- تسعى السياسة المالية والنقدية في العراق الى الحد من العجز في الموازنة وزيادة نسبة الإنفاق لصالح الموازنة الاستثمارية بهدف تحقيق تنمية متوازنة
- بهدف الوصول إلى استقرار اقتصادي متكامل يسعى العراق الى تعزيز السياسة النقدية لتكون داعمة لأهداف التنمية المستدامة بما يؤمن تناغمها مع السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص.
- تبنت الوثيقة السكانية الرعاية الدائمة للعراقيين في الخارج وتوطيد العلاقة معهم لتعزيز انتمائهم للوطن وتيسير عودتهم لا سيما الكفاءات منهم للمشاركة في جهود التنمية،
- فتح مكاتب لرعاية شؤون المهاجرين في الأردن وإيران وتركيا وإصدار قرار ٤٤١ يشجع عودة الكفاءات من الخارج.
- توقيع اتفاقية في العراق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لإسكان اللاجئين الفلسطينيين، ووضع سياسة وطنية لمعالجة النزوح الناتج من العمليات الإرهابية،
- توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الهجرة العراقية ومفوضية الاتحاد الأوروبي حول هجرة العراقيين الى دول الاتحاد الأوروبي.
- ضمن أنشطة استراتيجية التخفيف من الفقر تم وضع آلية لشمول المستفيدين من نظام الحماية الاجتماعية بالقروض الصغيرة وربطها بإخراجهم من نظام الحماية الاجتماعية لإدماجهم بالمجتمع، استناداً الى قاعدة معلومات مشتركة بين هيئة الحماية الاجتماعية والمؤسسات الأخرى.

الهدف الحادي عشر: جعل المستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقابلة للاستمرار

- اتخذت الحكومة ضمن استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠١٨- ٢٠٢٢ سياسة وخارطة طريق تهدف الى اعادة تأهيل وتسوية السكن العشوائي في جميع المحافظات بالتنسيق والتعاون مع منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات)، نظرا لشيوع ظاهرة السكن العشوائي وتفاقمها مع احداث التهجير والنزوح، اذ شكل سكان هذه العشوائيات حوالي ١٢% من مجموع السكان في العراق ، كما ان المساكن العشوائية تشكل حوالي ١٦% من مجموع المساكن، تهدف هذه السياسة الى :-
- معالجة مشاكل التجمعات العشوائية من خلال تطبيق الطول العلمية المنصفة والفعالة والمستدامة.

- تعزيز قدرات السلطات المحلية والمركزية التنسيقية لتطبيق اليات تخفيف الزحف الحضري غير المنضبط والعشوائي .. وقد انجزت حوالي ٩٠% من المرحلة التحضيرية.

• بعد تعرض العراق منذ منتصف عام ٢٠١٤ لأخطر تهديد لوجوده واستقراره في العصر الحديث من جراء احتلال عصابات الارهاب (داعش) ونزوح قسري لأكثر من اربعة ملايين مواطن اعدت خطة لإعادة الاستقرار والاعمار للمناطق المحررة التي تمثل استجابة شاملة ومحددة وفق الاولويات للضرر الكبير ولكافة القطاعات والمحافظات المتضررة ، تمتد لـ ١٠ سنوات قادمة يتطلب تنفيذها ميزانية تتجاوز في تقديرها ١٠٠ مليار دولار في إطار خطتين تنمويتين

❖ الأولى للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٢ والثانية للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٨" ، من الموازنة العامة للدولة على مدى سنوات الخطة".

❖ يتولى "صندوق تمويل الاستقرار الفوري" التابع للأمم المتحدة (تأسس في ٢٠١٥)، تنفيذ مشاريع فورية في المناطق المحررة والتي تعرضت البنى التحتية في المحافظات (التي خضعت أو ما تزال تخضع أجزاء منها تحت سيطرة التنظيم) إلى خسائر كبيرة . الذي يأتي ضمن الهدف ١١ و ٧ من الاجندة.

• تضمنت وثيقة الإسكان الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٦ في العراق ستة اهداف لتأمين السكن للمواطنين وتطوير قطاع الإسكان في العراق.

• تطوير القرى التي تعاني من عدم توفر المقومات التنموية فيها بعد توفير قاعدة بيانات متكاملة عنها، بإجراء مسح شامل للقرى في جميع المحافظات لاختيار القرى المرشحة للتطوير وإنشاء المشاريع التنموية فيها بما يخدم سكانها وسكان القرى المجاورة لها .

• اطلاق استراتيجية للتنمية الحضرية في العراق عام ٢٠١٥ لغرض تحديد البدائل التنموية الحضرية ، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للمستوطنات البشرية (الهابيتات) ضمن برنامج التنمية المحلية - المرحلة الثانية المنفذ من قبل UNDP بالتنسيق مع المحافظات والممول من قبل الاتحاد الاوربي .والذي يأخذ بنظر الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

• تنفيذ مشاريع لبناء المجمعات السكنية الاقتصادية وإعادة تأهيل الدور المتضررة من العمليات العسكرية للفقراء.

• تنفيذ مشاريع لبناء المجمعات السكنية واطئة الكلفة مع إعطاء أولوية للنازحين العائدين الفقراء مع منح مالية صغيرة لإعادة الترميم.

• مشروع السياحة البيئية في المحميات وما حولها.

الهدف الثاني عشر: ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

اهم الانجازات ضمن هذا الهدف هو اعتماد برامج ل:

- الارتقاء بحصة الفرد العراقي من الطاقة.
- تحسين كفاءة اداء المنظومة الكهربائية وإيقاف تدهورها.
- تحسين الاداء البيئي لنشاط الكهرباء.

- السعي الى التوسع في تقليل الهدر الغذائي للفرد على مستوى المنتج والمستهلك.
- برامج ومشاريع لتوسيع خدمات جمع النفايات وتدويرها لإيصالها الى جميع المناطق، اذ بلغت نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات حسب نتائج المسح البيئي في العراق لسنة ٢٠١٦ (٦٧,٠%) لسنة ٢٠١٥ على مستوى العراق و٨٨,٤% للحضر و ١٢% للريف.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغيير المناخ وأثاره

تعد انبعاثات الغازات الدفيئة في العراق منخفضة نسبيا بالمقارنة مع البلدان الأخرى، ولا تشكل سوى جزءاً ضئيلاً من الانبعاثات العالمية. الا ان العراق يعد من أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية وتبعاتها التي من أهمها زيادة تكرار وشدة العواصف الغبارية وتناقص الهطول المطري وبالتالي تدني الموارد المائية وتراجع الغطاء النباتي الذي يؤثر على جودة الهواء وما يليه من انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يتطلب اتخاذ إجراءات تكيف القطاعات كافة وزيادة سرعة استجابتها للتغيرات الحاصلة.

وفيما يتعلق باستنفاد طبقة الاوزون فان العراق بلد غير منتج للمواد المستنفذة لطبقة الاوزون ويستوردها أساسا لاستعمالها في قطاع التبريد ومنظومات الإطفاء، وبعد انضمام العراق الى اتفاقية فينا وبروتوكول مونتريال عام ٢٠٠٨ اتخذت إجراءات للحد من استعمال هذه المواد، وكانت أهم الخطوات هي تشكيل الوحدة الوطنية للأوزون وفريق الخبراء وإعداد البرنامج الوطني وخطة الازالة الشاملة للمواد المستنفذة لطبقة الاوزون

تم إصدار البلاغ الوطني الأول للعراق المقدم لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٥ وقد تضمن السيناريوهات المرجعية (خط الأساس) للقطاعات المختلفة.

الهدف الرابع عشر: الاستعمال المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة .

- وقع العراق على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالبيئة البحرية كاتفاقية ماربول، وهي اتفاقية موقعة سنة ١٩٧٣ وتم تعديلها في سنة ١٩٧٨. متضمنة الحد من إلقاء النفايات والتسرب النفطي وعوادم الاحتراق. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سنة ١٩٨٣، واتفاقية التعاون والاستجابة والاستعداد في حالات التلوث بالزيت، وبروتوكول الاستعداد والاستجابة والتعاون في حوادث التلوث بالمواد الضارة والسامة لعام ٢٠٠٠.
- تعزيز الادارة النهريّة من قبل المجالس المحلية للمحافظات المتشاطئة على الانهار والمصب، وتحسين نوعية مخرجات محطات معالجة الصرف الصحي المطروحة في الانهار والتوعية البيئية المستمرة للسكان وتطبيق قوانين المحافظة على البيئة.
- التعاون مع المنظمات الدولية والدول المجاورة ذات الخبرة في إنشاء المحميات البحرية والإدارة الفعالة لها وتوفير أكبر قدر من الحماية الممكنة عمليا لأنواع المهاجرة من الأحياء والحد من الصيد العرضي للطيور البحرية والثدييات البحرية امور تسهم في رفع كثير من الضغوط التي تعاني منها البيئة البحرية والساحلية العراقية.

- للثروة السمكية أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية في العراق فقد قدر إنتاج الأسماك الكلي في العراق (٤٦٢٤٦) طن لسنة ٢٠١٥ بانخفاض مقداره (٤٤,٩%) عن سنة ٢٠١٣ اذ كان الإنتاج (١١٠٤٨٢) طن ويوجد في العراق قرابة (٩٦) نوعا من الأسماك نوعان منها مهددة حسب تصنيف (IUCN) .

الهدف الخامس عشر: حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية (البيئية) الأرضية وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي .

يشكل التدهور في مساحات الاراضي وخسارة المساحات الصالحة للزراعة منها على مستوى العالم احتمالية كبيرة للتعرض للجفاف والتصحر بمرور الزمن وما ينتج عنه من نقص بالغذاء. وفي العراق بلغت الأراضي الصالحة للزراعة لسنة ٢٠١٥ (٥٢,٥) مليون دونم والاراضي المستغلة (٦,٩) مليون دونم عدا محافظات (نينوى، الانبار وواسط) ومساحة الاراضي الصحراوية (٧٥,١) مليون دونم والمهددة بالتصحر (٤,١) مليون دونم مما يهدد الامن الإنساني ويدق ناقوس الخطر بمستقبل يحمل معه مفاجئات وتحديات كبيرة .

وقد اتخذ العراق سلسلة من الاجراءات تدخل ضمن هذا الهدف مثل:-

- الانضمام الى اتفاقية التنوع البيولوجي عام ٢٠٠٩ وتم اعداد الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق (٢٠١٥-٢٠٢٠) في عام ٢٠١٤
- تم ادراج موقع الاهوار بلاد ما بين النهرين على لائحة التراث العالمي خلال الدورة الأربعين للجنة التراث العالمي "مما يعزز التنوع البيولوجي في بلاد ما بين النهرين في اهور الحويزة، شرق وغرب حمار والاهوار الوسطى، جنبا إلى جنب مع المواقع الأثرية: اور، وركاء وأريدو.
- صادق العراق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر عام ٢٠٠٩ و قد اصدر العراق برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر بدعم فني من قبل المنظمات الدولية و يهدف هذا البرنامج الى: -
 - ❖ اعادة تأهيل النظم البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من تدهورها
 - ❖ تطوير وتدعيم المؤسسات والموارد البشرية والاطر التشريعية
- مشاريع تنفيذية لمكافحة التصحر وتثبيت الكثبان الرملية في مناطق الحزام الشرقي والغربي ومناطق السهل الرسوبي.
- البرنامج الوطني لمكافحة العواصف الرملية والغبارية في العراق ٢٠١٥-٢٠٢٠ وبمشاركة المنظمات الدولية الذي يهدف الى تعرف طبيعة هذه الظاهرة واسباب نشوئها واهم المناطق المصدرة لها.

الهدف السادس عشر: تعزيز فرص بناء مجتمعات سلمية وشاملة للتنمية المستدامة وتوفير وصول العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة على جميع المستويات. (الحكم الرشيد).

شهد العراق بسبب الازمات المتواصلة ارتفاعاً في معدلات العنف وتعرضت جميع الشرائح لا سيما المرأة والأطفال الى أشكال مختلفة من العنف وقد اقرت عدد من التشريعات والاستراتيجيات بهذا الهدف:-

- التأكيد على حكم القانون للحد من الممارسات التقليدية المولدة للعنف والتي ترتكب وتنتهك حقوق الانسان من خلال تطبيق القوانين بحق مرتكبي هذه الجرائم ومساءلتهم قانونياً.
- إنشاء هيئة خاصة لرعاية الطفولة وإقرار سياسة لحماية الطفولة في العراق ومن كافة أنواع العنف الذي يرتكب بحقهم
- إقرار قانون البغاء الذي يجرم الاستغلال الجنسي للصغار وخاصة الفتيات الصغيرات.
- إنشاء مديريات لحماية الاسرة والطفل من العنف الاسري في وزارة الداخلية.
- اعتماد سياسات برامج تعزز الامن الإنساني وتقوي حكم القانون منها:
 - ❖ سياسة حماية الطفل
 - ❖ برامج اصلاح الاحداث
 - ❖ برامج دمج ذوي الإعاقة
 - ❖ برامج دعم النازحين داخلياً
 - ❖ برامج دعم الأقليات التي تتعرض للانتهاك

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

- يشكل الالتزام بمبدأ الشراكة تحت مظلة الامم المتحدة الحجر الاساس لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وقد سعى العراق في ظل ظروف الازمة الاقتصادية وتعرض مناطق كثيرة للإرهاب والعنف الى تنفيذ الخطط والبرامج المشار اليها في هذه الورقة بهدف الحصول على الدعم الدولي للوصول الى غايات واهداف التنمية المستدامة.
- عقد الشراكات مع منظمات المجتمع المدني لتوعية المواطنين، واستهداف الفقراء، وفي مراجعة وتقويم نظام شبكات الأمان الاجتماعي.